

الإفصاح و الشفافية كأحد دعائم حوكمة الشركات

اعداد/ دبالا جميل الرزي

Diala_jameel@yahoo.com

أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول كثير من الدول إلى مفهوم الاقتصاد الحر، وفتح أسواق جديدة والتي يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحاً عالية والتي لها أثر في توسيع أنشطتها وبالتالي يعمل على خلق فرص استثمارية جديدة وزيادة فرص العمل والذي يؤدي إلى نمو وتقديم اقتصاديات الشركات لتلك الدول¹، وقد أدت انهيارات الشركات الكبرى إلى تحول الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات Corporate Governance من موضوع يخص المشرعين في بعض أسواق المال إلى موضوع يهم كافة الأطراف ذات المصالح في بيئة الأعمال الحديثة مثل المستثمرين والشركات وهيئات أسواق المال²، وتعتبر آلية حوكمة الشركات أحد أهم آليات اقتصاد المعرفة التي حظيت باهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية الدولية ودورها الفعال في تجنب الشركات من التعرض لحالات التعثر والإفلاس المالي والإداري، فضلاً عن ذلك دورها في تعظيم قيمة الشركة في السوق وضمان بقائها واستمرارية أعمالها³.

لذلك تعد الحوكمة أحد متطلبات الخصخصة وأحد ركائز التحرر الاقتصادي والتحول إلى تفعيل آليات السوق والحد من المخاطر وتعميق الحس الأخلاقي، ويتم ذلك من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحدد قيم وأخلاق الممارسات والسلوكيات التي تقوم بها الإدارة والتي تتوافق مع الإطار القانوني والأخلاقي، وتضع حداً لمنع حدوث فساد في الوقت التي تحافظ فيه على مصالح المساهمين وتحقيق العدالة والمساواة بينهم⁴، وتتمثل حوكمة الشركات في عملية تنظيم وترتيب العلاقة بين إدارة الشركة والأطراف الأخرى ذات العلاقة، والعمل على متابعة وتقييم الأداء حتى يعود بالفائدة على كلا الطرفين⁵، لذلك فإن تطبيق قواعد الحوكمة له أهمية كبيرة على الشركات وتمثل عامل اطمئنان للمستثمرين، مما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالي⁶.

وبالتالي تشكل حوكمة الشركات دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية وأهمية الشركات في بناء اقتصاديات الدول ونموها، وأن أداء أي شركة من أهم المؤشرات الاقتصادية واقتصاد أي بلد يقاس بمؤشر أداء الشركات فيه، لذلك يهدف مفهوم الحوكمة إلى وجود علاقة متكاملة ومتداخلة بين

1 المشمولي، محمد عبد الفتاح، آليات حوكمة الخزافة العامة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حوكمة الخزافة العامة والمنعقد في الرباط، المملكة المغربية في يوليو

2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص3.

2 عقل، بونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2005، ص15.

3 المشمولي، محمد عبد الفتاح، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص88-89.

4 الفضيري، محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2008، ص53.

5 حبوش، محمد جميل، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة

الإسكندرية، 2007، ص4.

6 أبو موسى، شريف درويش، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،

2008، ص2.

الأطراف من ذات الصلة بنشاط الشركة مع أصحاب المصلحة، وكذلك الإجراءات المناسبة التي يوفرها نظام الحوكمة والتي بدورها تدعم العلاقات من خلال وضع أهداف الشركة والرقابة عليها ومراجعتها وتقييمها، كما أن الحوكمة الجيدة في ظل وجود إفصاح كامل عن المعلومات المالية يعمل على خفض تكلفة رأس المال للشركة، كما تعمل الحوكمة الجيدة على جذب رؤوس الأموال سواء الأجنبية أو المحلية وتقلل من هروبها.

مفهوم حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة هي السياسات الداخلية للشركة التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص والتي تخدم احتياجات الأفراد وأصحاب المصلحة من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال على الموضوعية والنزاهة والمساءلة، ففشل المشروعات التجارية تعزو إلى ضعف نظام الحوكمة المطبقة فيها، وبالتالي أدت الاتهامات في العديد من البلدان إلى التفكير في حماية صغار المستثمرين والفئات الأخرى من أصحاب المصالح، ورغم أن الإفصاح مطلب جوهري في مجال المال والأعمال من أجل مزيد من الشفافية والمصدقية، فما هو مستوى الشفافية المطلوب تحقيقها من خلال الإفصاح حتى يتمكن أصحاب المصالح من الاطمئنان إلى الموقف المالي للشركة؟ وعلى الرغم من استخدام حوكمة بالشكل الواسع إلا أنه ما زال غامضاً لكثير من الأطراف المعنية، ولا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين الاقتصاديين والمحللين لتداخل مفهومه في العديد من الأمور التنظيمية والمالية والاقتصادية للشركات، لذلك فقد قام كثير من الباحثين والكتاب بتعريف مفهوم حوكمة الشركات وفيما يلي تستعرض الباحثة عدداً منها على النحو التالي:

تعرف الحوكمة بأنها " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسئولية والنزاهة والشفافية"¹. كما عرفت بأنها: "مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل الدائنين، العمال، المواطنين) من ناحية أخرى"².

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تعرف حوكمة الشركات على أنها: "مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصالح الأخرى، وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة، وتحديد طرق تحقيق هذه الأهداف إضافة إلى مراقبة الأداء".

وترتكز الحوكمة بالمفهوم الحديث على أربعة مبادئ أساسية، هي النزاهة القابلة للمحاسبة والمسئولية الشفافية³.

1 حماد، طارق عبد المال، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف) مفاهيم مبادئ تجارب متطلبات، الدار الجامعية للنشر، 2007-2008.

2 سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 15-16.

3 المصري، ماهر، المفهوم العام للحوكمة في فلسطين محرم... والمطلوب تطبيق شامل، تطبيق الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية ترف لم ضرورة ملحة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الخامس، شباط 2008، ص 4.

إذاً الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من النظم القانونية والمحاسبية والمالية ومجموعة من التوجيهات والتعليمات تصدرها إدارة الشركة لتوجيه كيفية أداء العمل بما يؤدي إلى حسن القيام بالعمال والواجبات واستيفاء الحقوق والالتزامات بشكل صحيح وسليم والتزام قانوني من جميع الأطراف من ذوات المصلحة.

من خلال التعاريف السابقة توجد معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي كما يلي:¹

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات.
 - مجموعة من القواعد لإدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين مع توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين لإدارة الشركة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.
 - يجب أن تدار الشركات لصالح المساهمين.
 - تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- أهمية الحوكمة للشركات

تعد الحوكمة من الضروريات اللازمة لضمان سير عمل الشركات، وأساس جيد للاستقامة والصحة الأخلاقية والتأكيد على نزاهتها، وكذلك الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح، ولضمان تحقيق الشركات أهدافها بشكل قانوني اقتصادي سليم، نورد أهمية الحوكمة في الشركات في التالي:

- محاربة الفساد الداخلي للشركات: محاربته نهائياً والقضاء عليه وعدم السماح بعودته للشركات مرة أخرى.²

- ضمان النزاهة والموضوعية: أي تحقيق النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات.

- تحقيق السلامة الصحية: تحقيقها مع عدم وجود أخطاء، أو انحراف متعمد أو غير متعمد مع منع استمرار هذا الخطأ.

- تحقيق الاستقامة ومنع الانحراف: محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة والتي تشكل وجودها تهديداً للمصالح أو وجودها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال وتحتاج إلى إصلاح.

- تقليل الأخطاء والقصور: تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن أي استخدام نظام وقائي ليمنع من حدوث هذه الأخطاء وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء.

- تحقيق فاعلية المحاسبة الداخلية: تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق بعمليات الضبط الداخلي .

- تحقيق فاعلية المراجعة الخارجية: تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين حيث أنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأي ضغط من مجلس إدارة الشركة وغيرها من العاملين بالشركة.³

- 1 سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص 16.

- 2 الخضير، محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2008، ص 58.

- 3 السعدني، مصطفى حسن بسويوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 148-149.

إذاً الحوكمة مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للسلوك والممارسات العملية والتنفيذية سواء للشركات أو المنظمات، فالحوكمة وسيلة لتحقيق أهداف يسعى إليها جميع الأطراف، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية ومسئولية مجلس الإدارة. إن مصطلح حوكمة يكون معنياً بتحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك التوازن بين أهداف الفرد والجماعة، أي أن الإطار العام لحوكمة الشركات يشجع على الاستخدام الأكفأ والعادل للموارد لذلك تستهدف الحوكمة أربعة أمور منها:¹

العدالة، الشفافية، الإفصاح، المساءلة.

مراحل التطبيق الناجح للحوكمة

لنجاح تطبيق نظام الحوكمة في أي شركة لا تطبق مرة واحدة بل المرور بعدة مراحل لنحكم عليه من خلال تلك المراحل بالنجاح أو الفشل منها ما يلي:²

- رفع مستوى الوعي: وهو أهم مفهوم لنجاح تطبيق الحوكمة أي تعريف معنى الحوكمة ومحاولة تطبيقه وجعل الأطراف المعنية من فهم وإدراك فوائد تطبيقه.

- وضع القوانين: بعد نجاح مرحلة الوعي في الأوساط التجارية يتم العمل على تحديد مبادئ السلوك وذلك بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة كقاعدة أساسية يتم الاعتماد عليها.

- مراقبة التطبيق: بعد أن يتم تبني مبادئ للحوكمة بصفة أساسية نرى مدى تطبيق الشركات له.

- التدريب على المسئوليات الجديدة: بعد وضع الإطار العام لحوكمة الشركات من هنا تقسم مسئوليات جديدة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين لذا يتعين على قطاع الشركات التجارية بتعليمهم كيفية القيام بواجباتهم.

- إضفاء الطابع المؤسسي على حوكمة الشركات: وهي تعتبر المرحلة الأخيرة في تطور الحوكمة وهذا يحدث عندما يتقبل الوسط التجاري الحوكمة كجزء من أعماله وهذا يكون عندما تطبق الشركات مبادئ الحوكمة تصبح ثابتة في مكانها.

المعايير الخمسة الأساسية للحوكمة

للحوكمة معايير وهي المؤشرات التي تعكس مدى فاعلية الحوكمة في الشركات المختلفة، حيث تستخدم تلك المعايير للحكم على مدى تطبيق الحوكمة وكيفية استخدامها من خلال تلك المعايير، وفيما يلي أهم تلك المعايير:

- وجود بيان بالتشريعات والقوانين: مدى وجود قوانين ولوائح تحتوي على نصوص واضحة سهلة الفهم متطابقة مع باقي التشريعات والقوانين الأخرى.

¹ يوسف، محمد طارق، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 123.

² حسنية، رحوي، دراسة النظام المؤسسي في الجزائر من خلال الحكم الرشيد وحوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص 229-231.

- مشاركة غير المديرين: مدى مشاركة غير المديرين في توجيه مسار العمل وتحديد مجالاته ومشاركتهم في صنع القرارات التي من شأنها أداة جيدة للتوجيه والرقابة ووجود الشفافية في العمل وإظهار الحقائق ومعالجة أي قصور أو انحراف قد يحدث في الشركات¹.
- الفصل بين السلطات: معرفة مدى وجود فصل بين السلطات وتقسيم العمل بين المسؤولين داخل الشركات وكيفية رسم السياسات وتوافقها مع احتياجات ومتطلبات العمل.
- وجود لجان متخصصة: هذه اللجان تابعة لمجلس الإدارة حيث تتناول الأعمال التي تحتاج إلى بحث ودراسة تفصيلية، وتتناول الأنشطة التي تحتاج إلى تطوير ودراسة الجديد وعمليات الإصلاح التي تحتاج إليها الشركة فيما يتعلق بعمليات الإحلال والتجديد والتحسين الدائم والتطوير المستمر لخطوط الإنتاج، ومدى مناسبة التكنولوجيا المتبعة ومدى أهمية تطبيق الجديد في التكنولوجيا والتسويق والتمويل والكوادر البشرية بما يدعم كفاءة الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها التي تسعى إليها بحيث تقوم تلك اللجان بتقديم تقاريرها إلى مجلس الإدارة لتساعدها على فهم حقيقة ما يجري بالشركة والإحاطة بعنصر الخطر ومجالاته².

- درجة الإفصاح والشفافية: أن يكون الإفصاح دقيق وفي الوقت المناسب لكافة المسائل والأمور المتعلقة بالشركات، ومع تزايد اقتصاد الشركات والتنافس بين مصالح الأطراف المختلفة تتزايد درجة التدقيق في نشاط وأداء تلك الشركات يبقى أمر الشفافية المتحققة من الإفصاح أمراً يحتاج إلى إيجاد توازن بين المستوى المقبول للشركات وبين المستوى الذي ترغب فيه الأطراف الأخرى³.

مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD طلب مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تشترك مع الحكومات الوطنية الأعضاء بالمنظمة وغيرها من المنظمات من القطاع الخاص بوضع مجموعة من المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، وقد استفادوا من مجهودات عدد من الدول غير مشتركة في المنظمة، ومجهودات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من الأطراف المعنية بموضوع حوكمة الشركات وقد تم إصداره المبادئ التالية في 1999م، ومنذ ذلك الوقت تعتبر تلك المبادئ الأساس الذي تستند إليه الدول في تطبيق الحوكمة⁴، وقد توفر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والتنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتمشى مع مصلحة المساهمين والشركة معاً كما تعمل على جذب الاستثمارات بصورة أكثر بالإضافة إلى زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية لتتمكن من التوسع

¹ - الخضير، محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2008، ص 123-124.

² - المعني، مصطفى حسن بسبوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 153.

³ - حسنية، رحي، دراسة النظام المؤسسي في الجزائر من خلال الحكم الرشيد وحوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص 246.

⁴ - سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م، ص 42.

والمنافسة مع انه لا يوجد نموذج موحد لحوكمة الشركات يطبق ويؤدي نفس النتائج لذلك تم القيام إلى تحديد عدد من العناصر مشتركة والتي تعتبر أساس لحوكمة الشركات وتقوم المبادئ على أساس هذه العوامل المشتركة وتم تشكيلها لتضم النماذج المختلفة لهياكل مجلس الإدارة الموجودة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها من الدول¹.

- ومن أهداف المبادئ الدولية للحوكمة
- مساعدة الدول في تقييم وتحسين الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات لتلك الدول.
- توفير المقترحات في وضع أساليب سليمة للحوكمة لأسواق الأوراق المالية.
- تعتبر تلك المبادئ أداة مفيدة لتحسين أساليب الحوكمة للشركات التي لا تتداول أسهمها في البورصات².

وقد تنقسم المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات والصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ست مبادئ، تتضمن تلك المبادئ مجموعة من الإرشادات لتوضح كيفية تطبيق تلك المبادئ بالشكل السليم وهي كما يلي:

1. توافر إطار فعال لحوكمة الشركات: لضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات لا بد من وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً يمكن من كافة المشاركين من الاعتماد عليه في إنشاء علاقات تعاقدية مع بعضهم البعض الشماوي³، ويكون الهدف منه رفع مستوى الشفافية، وكفاءة الأسواق المالية والشركات بما يتوافق مع القانون ليتم بذلك تحديد واضح للمسئوليات بين الشركات المختلفة المسئولة عن الإشراف والرقابة وتطبيق القانون⁴.
2. حقوق المساهمين: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وتسهيل ممارسة أعمالهم، وتتركز تلك الحقوق في الحصول على المعلومات المادية في الوقت المناسب، المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، نصيب المساهمين في أرباح الشركة⁵.

¹ الشماوي، محمد عبد الفتاح، آليات حوكمة الخزنة العامة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حوكمة الخزنة العامة والمنعقد في الرباط، المملكة المغربية في يوليو 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 21-22.

² علل، يونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لموسق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2005، ص 34-35.

³ الشماوي، محمد عبد الفتاح، آليات حوكمة الخزنة العامة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حوكمة الخزنة العامة والمنعقد في الرباط، المملكة المغربية في يوليو 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص 24.

⁴ علل، يونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لموسق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2005، ص 35.

⁵ سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، السدر الجامعية، 2006م، ص 44-46.

3. المعاملة العادلة للمساهمين: لا بد من وجود مساواة في معاملة المساهمين بما فيهم الأقلية والأجانب وأن يعطى لحملة الأسهم الفرصة في حصولهم على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، ومحاسبة كل من قام بانتهاك الحقوق والتلاعب بها¹.
4. دور أصحاب المصالح: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يقر بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القاتون وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح لخلق الوظائف وتوفير الاستمرارية للشركات².
5. الإفصاح والشفافية: ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب، كما يساعد أسلوب حوكمة الشركات في محاربة الفساد عن طريق تفعيل المحاسبين والمراجعين من خلاله للحصول على المعلومات المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، ووضع استراتيجيات العمل وتطويرها بصفة مستمرة³.
6. مسئوليات مجلس الإدارة: يجب أن يؤكد إطار قواعد حوكمة الشركات على إستراتيجية رنانسة الشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومسئولية مجلس الإدارة أمام الشركة والمساهمين⁴.

الحوكمة وعلاقتها بالشفافية والمساءلة

لا بد من الفصل بين الإفصاح والشفافية أي أن الشفافية تعني توفر المناخ الذي يتيح لكافة المعلومات أو الأساليب اتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد أو الشركات ذوي الصفة العامة ومن شروط الشفافية⁵:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب.
- أن تتاح لكافة الأطراف في نفس الوقت.
- أن تكون شارحة نفسها بنفسها.
- أن يلي الشفافية مساءلة فهي في حد ذاتها وسيلة وليس غاية وذلك لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

الشفافية والمساءلة

المساءلة لها أهمية كبيرة في بناء الشركات المختلفة وما لها من دور في حياة المجتمع وتعتبر أداة حاسمة لضبط العمل وبناء قاعدة أخلاقية لها، كما أن الشفافية والمساءلة بينهما علاقة قوية

- ¹ - السعني، مصطفى حسن بسيوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 161.
- ² - عقل، يونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لمصوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2005، ص 36.
- ³ - هلاي، حسين مصطفى، من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة، من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 107.
- ⁴ - الأسطل، أحمد محمود، دور بيئات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلنطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2010، ص 51.
- ⁵ - يوسف، محمد طارق، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 22-23.

ومرتبطتان في اتخاذ القرارات، إذ تعتبر الشفافية وسيلة من إحدى الوسائل التي تساعد في عملية المساءلة كما تعتبر الأخيرة ركن أساسي في الشركات بدونها يترتب عليه انخفاض مستوى تخطيط الشركات وكفاءتها.

من مزايا الشفافية

أصبحت الشفافية لها أهمية كبيرة في الشركات بل ومطلب تسعى له كل الحكومات متمثلة بمؤسساتها تبين أهمية الشفافية من خلال توفرها للمزايا التالية¹:

- تعمل الشفافية على تقليل الغموض وتساعد في القضاء على الفساد.
- تعمل على تلبية حقوق العامة في الفهم والمعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات، كما تعمل على ترسيخ فن التعاون والعمل الجماعي.
- تعمل على تسهيل عمليات تقييم الأداء.
- الشفافية هي محور عمليات التنمية والتطور.
- تعمل على تحقيق نوع من الديمقراطية والمساءلة وضمان لنجاحهما.
- تعمل على توفير الوقت والتكاليف وتجنب الفوضى في العمل.
- اختيار قيادات تتصف بالنزاهة والموضوعية والولاء للشركات والصالح العام.

محددات الشفافية ومعوقات

توجد عوامل عديدة تعرقل مبدأ الشفافية وتصنف إلى:

z غياب الإطار القانوني لحماية المواطن من غياب الشفافية وضعف الآليات اللازمة لتطبيق القانون مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها².

z الفساد وهو سلوك إداري غير رسمي تحتمه ظروف واقعية ويقتضيه التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي تتعرض له المجتمعات وهو سلوك منحرف لتحقيق منافع شخصية بطريقة غير شرعية أي هو سوء استخدام السلطة أو المنصب العام من أجل تحقيق مصالح ومكاسب خاصة³.

ومن أشكال الفساد⁴:

- الرشوة أي الحصول على منافع بما يخالف الأصول والقوانين.
- المحسوبية وهي تنفيذ أعمال لصالح جهة ينتمي لها الموظف دون أن يكون مستحقين لها.
- الوساطة أي ترسية وظيفة معينة تقدم إليها الآلاف بغض النظر عن الكفاءة والمؤهلات المطلوبة لأسباب تتعلق بقرابة أحد المسؤولين.

¹ أبو كريم، أحمد فتحي، الشفافية والقيادة في الإدارة، عمان، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، 2009، ص 103-104.

² المعطني، مصطفى حسن بسبوني، الشفافية والإصباح في إطار حوكمة الشركات، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 167.

³ المهلاني، خالد، حماية المال العام والحد من الرشوة والاختلاس، ورقة عمل مقدمة في ورشة حماية المال العام والحد من ممارسات الرشوة والاختلاس، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بيروت، لبنان، مايو 2009، ص 41.

⁴ عطية، أحمد صلاح، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقها بالمنطقة العربية، الدار الجامعية للنشر، 2008، ص 202-203.

- z الجهل نقص المعرفة بالحقوق الفردية وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة¹.
- z معوقات سياسية واجتماعية وعدم وجود دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان².

مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح

يعد الإفصاح من أهم المتطلبات الرئيسية للمحاسبة يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها المستفيدين وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح إلى أنظمة وقوانين الشركات، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة من الضروريات اللازمة لنجاح نمو الشركات بما يعود بالنفع على تنمية الاستثمارات، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية التي تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق القواعد التي أصبحت مطلباً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة للشركات من خلال تبنيها للمبادئ والقواعد الدولية للحوكمة بأفضل الأساليب والممارسات للوصول إلى أفضل أداء والعمل على تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة لضمان حقوق المساهمين³.

كما اهتمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنصر الإفصاح والشفافية عن حقائق الشركات بالتفصيل، وأن على الشركات أن تقوم بإعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية وأن يوجد مراجعة سنوية مستقلة من طرف مراجع مستقل خارجي ذو كفاءة، وتوفير قنوات لتوزيع المعلومات لمستخدميها في الوقت الملائم والتكلفة المناسبة.

الإفصاح والشفافية

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات، ولا يخلو أي تقرير صادر من منظمة أو شركة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة كما ويمثلان إطار الحوكمة، لذا فإن مبادئ الحوكمة التي وضعتها الشركات يتضمن الإفصاح الدقيق وفي التوقيت المناسب عن كافة الأمور الهامة المتصلة بها وخاصة فيما يتعلق بمركزها المالي والأداء المالي والتشغيلي والنقدي لها، والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة، كما أن الإدارة المالية أحد المؤشرات الهامة للحكم على مدى تطبيق نظام الحوكمة داخل الوحدات الاقتصادية، للشركات المختلفة.

¹ عطية، أحمد صلاح، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية، لدار الجامعية للنشر، 2008، ص 207.

² يوسف، محمد طارق، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 23-24.

³ أبو حماد، ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2009م، ص 63.

مفهوم الإفصاح

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية كما يساهم في فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية على مستوى الشركة والمستوى القومي¹.

تختلف وجهات النظر في مفهوم الإفصاح وتختلف نتيجة اختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، كما يتضح أن الهدف الأساسي للإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية لكافة المتعاملين في الشركات في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرار الاستثمار. حوكمة الشركات الجيدة في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية يمكن أن تعمل على تخفيض تكاليف الشركة، وجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية مما تساعدها في الحد وجود الفساد، وتعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن سير عمل الشركات وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك الوفاء بالتزاماتها وتعهدات لضمان تحقيق الشركة لأهدافها وبشكل قانوني واقتصادي سليم، بما يؤدي الحفاظ على مصالح جميع الأطراف².

مما سبق يمكن القول أن الإفصاح هدفه توصيل المعلومات لذوي الأطراف ذات العلاقة حقيقية دون تضليل، للاعتماد عليها في اتخاذ وصنع القرارات، لذا يعتبر الإفصاح الجيد أساس نجاح أي شركة اقتصادية لتوفيره الثقة للمساهمين.

أصحاب المصالح في الإفصاح

يوجد إلحاح شديد على الشركات أن تكون أكثر إفصاحاً في تقاريرها المالية، وكذلك أدائها في القضايا الرئيسية الاجتماعية منها والأخلاقية، ويكون على الشركات الاستجابة لمصالح الأطراف المختلفة أو إيجاد التوازن بين مصالح تلك الأطراف بما فيها الإدارة ومجلس إدارتها والمساهمين والشركاء وغيرهم من ذات العلاقة، وفي إطار الإفصاح لا بد من مراعاة المصالح المتنافسة، ومن أجل تعزيز الثقة في الشركات لا بد أن يكون هناك إطار كاف لضمان الإفصاح بأسلوب دقيق، وما فائدة الإفصاح ما لم يعمل توازن للمصالح بين المستثمرين وعدم وجود آليات لتنفيذه³.

كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في الشركات الكبرى إلى حاجتها الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة الشركات وترسيخ تطبيقها، كما أن افتقار الشفافية أدى إلى افتقار المساءلة وكلاهما ساهم بشكل كبير في الضعف المالي في الشركات.

- ¹ أبو حماد، ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، للجامعة الإسلامية، 2009م، ص59.
- ² السعدني، مصطفى حسن بسيوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص140-141.
- ³ علي، مناد، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، 2005-2006، ص125-126.

استعداد الأزمات المالية ومجريات الأوضاع وضعت مخاوف لدى المساهمين والأطراف ذات العلاقة، ومن ثم ازدادت الحاجة إلى صدق البيانات والمعلومات وبساطتها ووضوحها في عرض الحقائق، وقد دفعت تلك الأحداث إلى قيام عدد من الدول بتطبيق مبادئ محاسبية متطورة وفرض إجراءات وترتيبات وقواعد جديدة ومنح سلطة الإدارة الحكومية وجهات الإشراف سلطات ذات نفوذ قوي من أجل:

(1) فرض معايير الشفافية والإفصاح على كافة الشركات والمؤسسات التي تعلن حساباتها على الجمهور والتطبيق السليم لكل من :

- التطبيق السليم للقوانين واللوائح والتي تضع وتحدد خصائص ومواصفات القوائم المالية والتقارير والتي تضمن الإفصاح الكامل عن كل الحقائق والأحداث التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سلامة المركز المالي وصحة وسلامة الموجودات وعناصر الالتزامات والخصوم وحقيقة الإيرادات والمصروفات.

- الحد من أساليب الاحتيال والخداع والغش ومعالجة تضارب المصالح.

- البساطة والإيضاح الكامل من خلال تقديم كافة البيانات والمعلومات في صورة سهلة ومبسطة وتفصيلية واضحة تمكن الجميع من فهمها متخصصين أو غير متخصصين من أصحاب العلاقة والمصلحة.

(2) تطبيق معايير جيدة لاختيار أعضاء المجلس بما يؤدي إلى تحقيق كامل الشفافية وذلك بقيام فريق متخصص بتحديد المهارات والخصائص والقدرات والسمات الواجب توافرها في أعضاء المجلس وذلك قبل تشكيل المجلس الجديد.

(3) التأهيل العلمي والخبرات والمعارف التي يتعين توافرها في أعضاء المجلس¹.

أهمية الإفصاح في حوكمة الشركات للمستثمرين

يرى عقل أن إعداد ونشر تقرير الحوكمة يحقق للمستثمرين عدة منافع من أهمها:

- مساعدة مستخدمي التقارير من مستثمرين وغيرهم في التعرف على المخاطر المحتملة من قيام مجلس الإدارة باستغلال أموال الشركة لتحقيق مصالح ذاتية على حساب الأطراف الأخرى وبالتالي يساعد الإفصاح في التقييم السليم.

- في حالة عدم وجود إفصاح لن يستطيع المساهمين الاقلية من الحصول على ما يحتاجونه من معلومات عن مستوى الحوكمة وبالتالي لا توجد عدالة بين مستخدمي التقارير المالية.

- عندما يكون نظام الحوكمة المطبقة في الشركة ضعيف تكون عرضة للإفلاس.

- الشركات التي يوجد فيها مستوى حوكمة جيد يوجد إقبال عليها من طرف المستثمرين، وبالتالي حصول الشركة على الأموال اللازمة لإجراء توسعاتها في الوقت المناسب ومن ثم تحقيق عوائد متوقعة في مواعيدها كما هو مخطط لها.

- ¹ السعدني، مصطفى حسن بسيوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 145-146.

- قدرة الشركات في الحصول على تمويلات خارجية وبشروط أفضل من غيرها وذلك نتيجة تقييم نظام الحوكمة في وقتها المحدد¹.

نستخلص مما سبق أن عنصري الشفافية والمساءلة مكملتان لبعضهما البعض وهما الطريق نحو التقدم وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومستوى الشفافية المطلوب تحقيقه يبرز أهميته من خلال الإفصاح حتى يتمكن المساهمين من الاطمئنان إلى الموقف المالي للشركات وتقييم الاستثمارات.

الخلاصة/ تعتبر حوكمة الشركات نظام يقوم على المشاركة والشفافية وتوزيع المسنوليات لحماية الصالح العام والهدف من تطبيقه هو وجود إدارة رشيدة ونظام يحسن اقتصاد الشركات وتدعيم مركزها في وجه المنافسين، وللوصول للتطبيق الجيد للحوكمة وتحقيق التنمية لا بد من التركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية مع الإحاطة كذلك بالمبادئ الأخرى، كما وتعتمد حوكمة الشركات على التعاون بين القطاعين العام والخاص لوجود شركات تنافسية في ظل وجود القوانين التي تحكمها، كما ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يكفل الإفصاح الكامل والدقيق وفي الوقت الملائم بكامل المعلومات المتصلة بالشركة، كما يشتمل على النتائج المالية والتشغيلية للشركة وأهداف الشركة، ومع تزايد نمو اقتصاد الشركات، ووجود تنافس بين مصالح تلك الأطراف تزايد درجة التدقيق لأداء الشركات في ظل وجود شفافية واضحة من خلال الإفصاح الجيد، وقد عبر الكثير عن آرائهم في افتقاد الشركات لعنصر الشفافية والذي له الأثر في الضعف المالي لكثير من الشركات وتسبب لأزمات مالية كبيرة وانتهيار بعض الشركات.

وبعد الانهيارات الاقتصادية التي شهدتها عدداً من الدول والأزمات المالية لعدد من الشركات تطرقنا هنا إلى مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها وتأثيرها في الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف للصالح العام بما يعمل على تحقيق التنمية الشاملة في جميع الدول النامية والمتطورة، وليكون نظام الحوكمة أكثر فعالية لا بد من التكامل بين الأطراف على تكريس المشاركة والمحاسبة والشفافية في اتخاذ القرارات مع وجود نظام متكامل عن المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في مختلف الشركات في ظل وجود ديمقراطية، وقد توجد عدة معايير تحكمها تختلف حسب اختلاف الشركات، وعند تطبيق نظام الحوكمة في ظل وجود إفصاح ومساءلة ونوع من الشفافية لا بد من فهم الأمور التالية:

الفهم العميق لمفهوم الحوكمة في الشركات ومن الضروري اعتماده، توافق المتطلبات القانونية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه، والاستفادة من الخطط الناجحة لتنفيذ الأعمال في حوكمة الشركات، كما يتم العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات في ظل وجود نظام عادل وفعال يتصف بالشفافية والمساءلة والإفصاح، وذلك من خلال وضع إستراتيجية سليمة وتطويرها، والعمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم، يتم العمل على تطوير

¹ عقل، بونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2005، ص 82-84.

هيكّل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي ونزاهة الشركات، وأن تمارس مجالس إدارة الشركات مسؤولياتها بفاعلية والتزامها بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومعايير المراجعة وقواعد السلوك المهني.

المراجع العلمية:

- أبو حمام، ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2009م.
- أبو كريم، أحمد فتحي، الشفافية والقيادة في الإدارة، عمان، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، 2009.
- الأسطل، أحمد محمود، دور بيانات التكاليف في تفعيل القدرة التنافسية في ضوء آليات الحوكمة، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2010م.
- أبو موسى، أشرف درويش، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2008م.
- حبوش، محمد جميل، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2007م.
- حسنية، رحوي، دراسة النظام المؤسسي في الجزائر من خلال الحكم الرشيد وحوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008م.
- حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف) مفاهيم-مبادئ-تجارب-متطلبات، الدار الجامعية للنشر، 2007-2008م.
- الخضيري، محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، 2008م.
- السعدني، مصطفى حسن بسيوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009م.
- سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م.
- العشماوي، محمد عبد الفتاح، إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007م.
- العشماوي، محمد عبد الفتاح، آليات حوكمة الخزائن العامة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى حوكمة الخزائن العامة والمنعقد في الرباط، المملكة المغربية في يوليو 2007، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009م.
- عطية، أحمد صلاح، أصول المراجعة الحكومية وتطبيقاتها بالمنطقة العربية، الدار الجامعية للنشر، 2008م.
- عقل، يونس حسن، تقييم دور الهيئة العامة لسوق المال في تحسين فعالية التقرير المالي في ضوء المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 2005م.
- علي، مناد، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات، رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2005-2006م.
- المصري، ماهر، المفهوم العام للحوكمة في فلسطين، ودور المطلوب تطبيق شامل، تطبيق الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية ترف أم ضرورة ملحة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد الخامس، شباط 2008م.

- المهاني، خالد، حماية المال العام والحد من الرشوة والاختلاس، ورقة عمل مقدمة في ورشة حماية المال العام والحد من ممارسات الرشوة والاختلاس، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بيروت، لبنان، مايو 2009م.
- هلاي، حسين مصطفى، من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة، من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص107م.
- يوسف، محمد طارق، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007م.
- يوسف، محمد طارق، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق، مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009م.